المحور الأول: ماهية علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل بمثابة فصل تمهيدي لتبيان ماهية علم الاقتصاد الذي تندرج تحته النظرية الاقتصادية الجزئية، كنوع من أنواع التحليل الاقتصادي، التي كان الهدف منها البحث عن حلول للمشكلة الاقتصادية القائمة منذ وجود الإنسان على وجه الأرض. ومنه يهدف هذا الفصل إلى تعريف الدارسين بماهية علم الاقتصاد، والمشكلة الاقتصادية وأسبابها، ثم إلقاء الضوء على طرق التحليل الاقتصادي بين اقتصاد كلي واقتصاد جزئي وتوضيح الفروق بينهما.

1. مفهوم علم الاقتصاد:

هناك تباين لمفهوم علم الاقتصاد من حقبة تاريخية إلى أخرى، ومن عالم إلى آخر حسب الفترة التي عاشها والأفكار التي يعتنقها في تلك الفترة فضلا عن اختلاف نظرة الاقتصاديين إلى هذه القضايا وترتيبها وفقا لأهميتها بالنسبة لكل مجتمع. وسوف نستعرض بعض التعاريف المهمة لعدد من الاقتصاديين:

- يعرفه آدم سميث A.Smith في كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 ب: "العلم الذي يدرس أسباب ثروة الأمم وكيفية زيادتها"، حيث يركز هذا التعريف على كيفية زيادة الثروة المادية للمجتمعات.

- يعرفه ألفريد مارشال A.Marshall في كتابه "مبادئ الاقتصاد" عام 1890 ب: "العلم الذي يبحث في كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل". وهكذا نلمس تحولا واضحا في هذا التعريف الذي يركز على التصرفات الفردية وكيفية حصول الفرد على أكبر دخل ممكن في حدود إمكانياته وكيف يتصرف الفرد في هذا الدخل بطريقة رشيدة تحقق له أكبر قدر من الإشباع. وقد جاء هذا التعريف منسجما مع الاتجاه الذي كان سائدا في الفترة التي عاشها مارشال حيث كانت إنجلترا آنذاك وكذلك دول أوروبا الغربية تتقدم اقتصاديا بمعدلات سريعة ومستمرة حتى صار اغتناء الأمة وزيادة ثروتها، موضوعا له أهمية نسبية عند الاقتصاديين، حيث أصبحت المسألة الهامة في ذلك الوقت هي التي تختص بتصرفات الفرد العادية في حياته اليومية.

- يعرفه ليونيل روبينز L.Robins في كتابه "طبيعة علم الاقتصاد" المنشور عام 1932 ب: "العلم الذي يختص بدراسة السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة". ويعتبر هذا التعريف من بين أكثر التعريفات التي تلقى قبولا واسعا بين الاقتصاديين في الوقت الحاضر، لأنه يسلط الضوء على دراسة المشكلة الاقتصادية بكل أبعادها. أي دراسة تأثير الندرة على سلوك الإنسان.

- كما يعرفه سامويلسون بول P.Samuelson ب"دراسة الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لإنتاج مختلف السلع والخدمات القيمة في إشباع الحاجات على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع والخدمات على مختلف الأفراد والمجتمع بغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل".

- جون ستيوارت ميل J.S.Mill عرف علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يتتبع أثر التنوع من القوانين الجماعية التي تنشأ عن عمل بني الإنسان في سبيل الثروة"، ويركز هذا التعريف على دراسة السلوك الإنساني في محيط الجماعة.

وبناء على ما سبق يمكن أن نعرف علم الاقتصاد على أنه أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الفردي و/أو الجماعي من ناحية محاولة تخصيص الموارد المتاحة النادرة، وذات الاستعمالات البديلة بين الاحتياجات الإنسانية المتعددة وكيفية تحقيق ذلك عن طريق إجراء عمليات التبادل في السوق. ومنه فإن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة أو استعمال الموارد النادرة أو المحدودة بشكل يسمح بالحصول على أقصى إشباع لحاجات المجتمع اللامتناهية.

2. المشكلة الاقتصادية:

1.2. طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها، وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع في نفسه رغبة تثور رغبة أخرى وهكذا. وإشباع هذه الرغبات يأتي بالحصول على السلع والخدمات، فحاجة الإنسان إلى السلع والخدمات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعته في بعضها (كالغذاء والملبس) وبغريزته في حب التقليد، كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع والخدمات تختلف عن تلك التي كانت سائدة في عصر مضى، أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من وسائل إشباع الحاجات والرغبات عن مرحلة حضارية أخرى. ليس هذا فحسب فهناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد الاحتياجات الإنسانية من السلع والخدمات كالدين والعادات والتقاليد الاجتماعية... لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل بمقدور الفرد أن يشبع جميع احتياجاته من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وأشكالها؟

والجواب على ذلك بالنفي، ذلك أن المحدد النهائي لما يمكن للفرد من إشباع حاجاته هو ما يوجد تحت تصرفه من موارد اقتصادية. لأن الموارد الاقتصادية قد تيسر بكميات محدودة أو غير محدودة، فإذا كانت متوفرة بكميات وفيرة وغير محدودة، فمعنى ذلك أنه ليس هناك مشكلة. أما إذا كانت هذه الموارد قليلة نسبياً بحيث لا تكفي الكميات الموجودة منها لإشباع جميع رغبات الإنسان، هنا تظهر المشكلة. فهل الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية متوفرة بالقدر المطلوب؟ للإجابة على ذلك كما بالفطرة الطبيعية فقد خلق الله سبحانه وتعالى للبشر نوعين أساسيين من السلع: النوع الأول أوجده بوفرة مطلقة، بمعنى أن في مقدور الفرد أن يأخذ حاجاته منها دون مقابل، وبدون أدنى جهد، ذلك النوع من السلع هو ضروري للبقاء ودوام الكون فبدونه لا تكون الحياة كالأكسجين، وأشعة الشمس والمياه. وفي أغلب الأحيان هذا النوع من السلع موجود فوق كل أرض، لا يحتاج الفرد إلى دفع ثمن ليحصل على حاجاته من الهواء، ولا يحتاج الفرد في سبيل الحصول عليه إلى تراخيص وموافقة من السلطة، وهذا النوع من السلع أصطلح على تسميته في الاقتصاد بالسلع الحرة التي لا تمثل مشكلة.

أما النوع الثاني فهي السلع الأخرى التي تتطلب ثمنا أو جهدا من الفرد ليحصل على حاجته منها. فهذا النوع من السلع لا يتيسر للفرد الحصول عليها إلا بمقابل، لأن القدر المتوفر منها محدود نسبيا، بحيث لا يكفي لإشباع حاجات ورغبات كل الأفراد. ولو كانت هذه السلع متوفرة كالسلع الحرة لما كانت هناك مشكلة على الإطلاق ولهذا تميزت هذه السلع بالندرة النسبية ولقد اصطلح على تسميتها في الاقتصاد بالسلع الاقتصادية.

وهكذا فإن المشكلة هي عدم القدرة على إشباع الحاجات والرغبات بأكملها نظرا للندرة النسبية التي تتميز بها السلع الاقتصادية، وقد اصطلح على تسمية هذه الحالة التي لازمت البشرية منذ نشأة الحياة وحتى يومنا هذا بالمشكلة الاقتصادية. والمشكلة الاقتصادية باقية ما بقيت مسألة الندرة النسبية في وسائل إشباع الحاجات من السلع والخدمات، وتختفي باختفاء هذه الندرة، ولا نظن أن ذلك سيكون في يوم من الأيام، بمعنى أن يأتي يوم يستطيع فيه الأفراد إشباع كل حاجاتهم ورغباتهم بدون مقابل.

2.2. أركان المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية إذا من ركنين:

- الحاجات المتعددة للأفراد الراغبة في الإشباع؛
- الموارد النادرة نسبيا الغير قادرة على إشباع هذه الحاجات.

3.2. أسباب المشكلة الاقتصادية:

1.3.2. الندرة النسبية: لا الندرة المطلقة، فليست هناك ندرة مطلقة في وسائل إشباع الحاجات والرغبات ولكن هناك ندرة نسبية، وهي تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. وتعتبر الندرة النسبية هنا الخاصية المميزة والسبب الرئيسي في المشكلة الاقتصادية، فلولا الندرة في الموارد الاقتصادية لما نشأت هناك أي مشكلة على الإطلاق.

تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل الإنتاج من رأس مال وعمل، وكلاهما مطلوب لتجهيز المواد الأولية حتى تصبح صالحة لإشباع رغبات الإنسان المتزايدة باستمرار، ولذلك لا بد من استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل بغية الحصول على أكبر عائد منها لتلبية الحاجات البشرية، وذلك بإدخال المعرفة الفنية التي تسمح بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد. وما يعبر عن هذه الندرة هو السعر، فالسلع الغير نادرة لا تسعر مثل السلع الحرة، على عكس السلع الاقتصادية التي يتمتع البعض منها بقيمة أكبر من البقية.

ويمكن تحديد أسباب مشكلة ندرة الموارد في :

- قابلية الموارد للنفاذ (محدودية الموارد)؛
- زيادة عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج؛
- سوء استغلال الموارد.

2.3.2. الاختيار: يتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة ومختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن، إذن فهي عملية تعتمد أساسا على الرشد (العقلانية)، فإذا كانت الندرة التي تنشأ بسبب تزاخم الحاجات الغير محدودة

(فطرية أو مكتسبة) على الموارد، فإن ذلك يترتب عليه نتيجة حتمية لا مفر منها وهي ضرورة التضحية بحاجات أو بعض الحاجات في سبيل إشباع حاجات أخرى.

فمهما تعاضم الحجم المتاح من الموارد فإنه لا يكفي لإنتاج كل ما يشبع تلك الرغبات، وبالتالي فإن على الأفراد أن يقرروا ما هي السلع والخدمات التي يلزم إنتاجها قبل غيرها وما هي تلك التي يمكن الإقلال منها أو حتى التنازل عنها. وهكذا فالمشكلة في جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة من جهة، وبين الرغبات المتعددة والمتنوعة من جهة ثانية.

3.3.2. التضحية: بمعنى أننا إذا واجهنا أي مورد نادر لاستعمال معين، فلا بد أن نضحى في سبيل ذلك بتلك الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. وكذلك التضحية بالرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.

3. أنواع التحليل الاقتصادي:

هناك نوعين من التحليل في الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي أو المقاربة الاقتصادية الكلية والجزئية، حيث إن الفرق بين المقاربة الاقتصادية الجزئية *l'approche microéconomique* والمقاربة الكلية *l'approche macroéconomique* هو فرق في وجهات النظر وفي مراكز الاهتمام.

1.3. التحليل الاقتصادي الجزئي:

إن التحليل الاقتصادي الجزئي الحديث *l'analyse microéconomique* قد بدأ تطوره الحقيقي في نهاية القرن 19 مع الاقتصاديين النيوكلاسيكيين. يرتبط أساسا بتفسير السلوكيات الفردية وتفاعلاتها. فالإقتصاد الجزئي أو *Microréconomie* هو ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كل على حدى، ومن ثمة فإنه يهتم بدراسة سلوك المستهلك الفرد وسلوك المنتج الفرد. حيث يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة سلوك المستهلك الفرد حينما يقوم بإنفاق دخله المحدود على السلع والخدمات المختلفة من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن، كما يتناول كيفية تحديد مستوى الإنتاج الذي يحقق للمنشأة الفردية أكبر ربح ممكن فضلا عن أنه يوضح الكيفية التي تستطيع بها المنشأة الفردية تجميع عناصر الإنتاج المختلفة بحيث تنخفض تكلفة الوحدة المنتجة إلى أدناها. وتمثل الوظيفة الأساسية للاقتصاد الجزئي في تحديد نظام الأسعار لأن السعر يعبر على ندرة السلع.

2.3. التحليل الاقتصادي الكلي:

إن تطور النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة *l'analyse macroéconomique* ناتج أساسا عن أعمال كينز *John Maynard Keynes* في سنوات 1920 وسنوات 1930 والنقاشات التي تبعتها. ويهتم أساسا بالتفاعل ما بين المتغيرات الاقتصادية المجمعة على مستوى الاقتصاد الوطني (الناتج الداخلي، البطالة، مؤشرات الأسعار، النقود، استهلاك الأسر، الخ). وكل المشاكل الاقتصادية الكبيرة هي مشاكل اقتصادية كلية (النمو، البطالة، التضخم، التوزيع، التنمية، الخ).

فالاقتصاد الكلي أو التجميعي *Macroéconomie* هو ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة معا في صورة مجاميع كلية. وتمثل الوظيفة الأساسية للاقتصاد الكلي في معرفة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل، وذلك بمعرفة وتحديد وقياس العوامل التي تؤثر في مستويات الدخل أو الناتج القومي.

إن أغلبية الاقتصاديين المعاصرين يتفقون على أن كل نظرية اقتصادية كلية مبنية، صراحة أو ضمنا، على نظرية اقتصادية جزئية، بمعنى على فرضيات متعلقة بالسلوكيات الفردية. كل نظرية اقتصادية حديثة تنطلق بشكل صريح أو ضمني من فرضيات حول السلوكيات الفردية. هذه الفرضيات تعكس بنفسها الفرضية الأساسية التي تؤسس التحليل الاقتصادي للفرد. الأفراد يبحثون عن استعمال موارد نادرة لتلبية احتياجاتهم، ولكن لا يقومون بذلك بشكل عشوائي فهم عقلانيون. حيث إن فرضية العقلانية تتطلب أن يبحث الأفراد عن أقصى مصلحة، ونتيجة لذلك، فإنهم يستغلون دائما الفرصة لتحسين وضعهم.